المصلحة الوطنية في الخطاب السياسي العراقي : رؤى اكاديمية

م. نور قيس عبود

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

The national interest in the Iraqi political discourse: academic visions

Noor Qais Khazali

College of Political Science/Al-Nahrain University

الملخص

يعد موضوعا : الخطاب السياسي ، والمصلحة الوطنية ، من الموضوعات التي تحضى باعتبار واهتمام في الدول المستقرة ، وما زال كل من الموضوعان غير مسلط عليهما الضوء في العراق ، لاعتبارات متعددة ، تقود دائما الى رفع حجم التناقض في علاقات الموضوعين ببعض . ان المصلحة الوطنية تتطلب : خطابا سياسيا متوازنا، يراعي احتياجات البلد ، والشعب، والتاريخ ، والجغرافيا ، والسلم الاهلي.منذ العام ٢٠٠٣ ، اتجه العراق الى اعلاء الخطاب الطائفي والقومي ، لدى اغلب القوى السياسية، بينما كان الخطاب السياسي الاتحادي ، بقي ضعيفا .

Abstract:

A topic: political discourse and the national interest is one of the topics that garner attention and interest in stable countries, and each of the two topics is still not highlighted in Iraq, for multiple considerations, which always lead to raising the contradiction in the relations of the two topics to each other.The national interest requires: a balanced political discourse that takes into account the needs of the country, the people, history, geography, and civil peace.Since 2003, Iraq has tended to raise the sectarian and nationalist discourse among most political forces, while the federal political discourse remained weak.

المقدمة:

تشهد المنطقة المحيطة بالعراق تحولات هامة منذ عدة سنوات وتحديدا في الالفية الجديدة ، ارتبطت بمسببات متعددة احداها مرتبط بالتغير الحاصل في العراق ، تلك التحولات شهدت تداعيات مختلفة على صعد قضايا الامن والعنف ، الذي لم يكن داخليا فحسب انما امتد للبيئات المحلية، واثر في مختلف دول المنطقة . ولم يكن لتلك التحولات ان تصل الى مستويات حرجة على صعد الامن والدفاع في التفاعلات الاقليمية ، الا بفعل وجود خطاب سياسي متقاطع بين دول المنطقة ، وممارسات تدعم ذلك التقاطع . ما يهمنا هنا هو التركيز على موضوع الخطاب السياسي ، وربطه بموضوع جوهري الا وهو : الى اي مدى يرتبط بالمصلحة الوطنية ، وتحديدا في الحالة العراقية . لقد شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تغيرا في النظام السياسي ، من نظام يحتكر الخطاب والممارسة السياسية ، الى نظام يوزع دستوريا السلطات ، بما يتضمنه توزيع الخطاب السياسي خارج دائرة الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من الدستور الاتحادي العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ (تسعة اختصاصات حصرية فقط للسلطات الاتحادية) . ومثل هكذا تحول لم يكن سلسا فالغاية من التحول انشاء نظام سياسي ديمقراطي، ولهذا اتجه الدستور الاتحادي الى توزيع المهام بين السلطات المختلفة: تشريعية وتنفيذية وقضائية ، بمستوياتها المتعددة : اتحاديا واقليميا وعلى صعد المحافظات والادارات المحلية ، الا ان الخلل ظهر على صعيد الممارسة ، باوجه متعددة ، ولعل منها المرتبط بتعطيل في بعض بنود الدستور مثل تطبيق عملية التحول الى نظام الاقاليم ، او اقرار العديد من القوانين والانظمة المطلوب تشريعها بموجب الدستور ، كما ان هناك مشاكل مرتبطة بالخطاب السياسي عند مستوياته المتعددة ، رافقه ظهور مشاكل اخرى في الممارسة السياسية . يعد موضوع الخطاب السياسي الاتحادي في العراق، واحد من الموضوعات التي تحتاج الى مراجعة جذرية، نظرا لكونه معبر عن التوجهات العامة للحكومة الاتحادية ، ويجب عليه ان يرتبط بمصلحة عموم العراقيين ، مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم ، لانه خطاب رسمي : تنفيذي وتشريعي، يحمل الشقين : دعم الوحدة الوطنية ، والتعبير عن توجهات جامعة لكل العراقيين . شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، وجود معضلة في طرح موضوع الخطاب السياسي ، سواء ما كان منه على الصعيد الرسمي او الصعيد السياسي الحزبي المؤثر على الصعيد الرسمي، اذ ظهر في الخطاب السياسي تناقضات ، نظرا لوجود مشاكل في تصوير وضع ومكانة الدولة في رؤية اغلب القوى السياسية ، ونظرا لحجم المشاكل التي عانها العراق ، فالتعددية الحزبية كبيرة وتحمل تناقضات فيما بينها ومن ثم فان رؤيتها لما يجب ان يكون عليه واقع وسياسات البلد متباين بل ومتصارع في احيان ، وطالما ان كل الحكومات التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٥ انما هي حكومات ائتلافية ، فانها كانت تحمل تقاطعات كبيرة بين القوى السياسية التي تشارك في تلك الحكومات، وهو ما يقلل قدرة الحكومة على اعتماد خطاب جامع وموحد لارادة القوى السياسية التي تشكل الحكومات الاتحادية . والاكثر منه ، انه لم تستطع الحكومة امتلاك تجانس في الخطاب السياسي الاتحادي ، اذ ان مركز الوحدة القرارية كان يعاني ، ويتعرض لضغوط من داخل المؤسسات السياسية : التنفيذية والتشريعية والاستشارية ، فضلا عن ضغود التنظيمات الحزبية ، والضغوط الخارجية ، وكانت تلك الضغوط اكثر وضوحا قبل حزيران ٢٠١٤ ، واوضاع ما بعد هذا التاريخ اظهرت الحاجة الى مراجعة مضمون الخطاب السياسي ، والاتجاه الى اظهار مركز قراري سياسي ، الى جانب اعتماد سياسات متجانسة تقترب بصورة اكبر من المصلحة العامة للبلد اكثر منه من المصالح الحزبية للقوى السياسية ، وهو ما فرضته دعاوى الاصلاح التي اخذت تضغط بشكل كبير على النظام السياسي والحكومة الاتحادية ، وهو ما انتهى الى تصحيح مسار العمل السياسي بدرجات متسارعة ، بقصد ربطه

بواقع ومستقبل العراق ككيان سياسي ، الا ان العراق ما زال لم يصل الى مرحلة النضج المعبر عنه بامتلاك خطاب سياسي ، او بممارسات سياسية يمكنها التعبير عن احتياجات ومصالح العراق ، كله ، تحت مظلة سياسية واحدة ، والمؤشر الذي يدعو الى تبني هذه المقاربة هو: استمرار الازمات السياسية في البلد .

الاشكالية : ان الاشكالية التي ينطلق منها البحث ، ترتبط بسؤال مركزي مضمونه : هل وصل العراق الى مرحلة انضاج خطاب سياسي معبر عن مصالح العراق والعراقيين ، ويلبي تطلعاتهم ، ويكون داعم لسياسات الحكومة في دعم وجود العراق وتماسكه وفاعليته؟

الفرضية: نفترض هنا ان هنالك فجوة ما زالت مستمرة بين الخطاب السياسي والمصلحة الوطنية للدولة العراقية ، وتزداد المشكلة كلما اتجهنا الى الخطاب السياسي الحزبي ، بسبب التنوع الكبير في التوجهات السياسية التي تحملها القوى المحختلفة بين قومية ومذهبية وقبلية ومناطقية وحتى عائلية ، وتعرض قسم مهم من تلك التوجهات لضغوط البيئة الخارجية ، على نحو يضعف من قدرة الحكومة الاتحادية ويعرض سياساتها لضغط عدم الاتساق ، من خلال التناقض في التصريحات ، والتشتت في احيان في الهدف الذي يجب ان يقف خلفه الخطاب السياسي .

المنهج البحثي : سيعتمد البحث على المنهج التحليلي ، لملائمته لمضمون البحث والغاية من كتابته .

الهيكلية: بقصد التعامل مع هذا الموضوع ، سنقسمه الى النقاط الاتية ، فضلا عن المقدمة والخاتمة:

اولا–اوضاع العراق بعد عام ٢٠٠٣

ثانيا–مصالح العراق الوطنية : الواقع والطموح

ثالثا–اتجاهات الخطاب السياسي : الرسمي والحزبي

رابعا: التوافق والتعارض بين الخطاب السياسي والمصلحة الوطنية العراقية

اولا–اوضاع العراق بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق عام ٢٠٠٣ تغيرا بفعل ارادة الولايات المتحدة ، وبدعم اقليمي ، وهو ما قاد الى حصول تغيرات كبيرة في العراق ، يمكن تلخيصها بالاتي ([1]):

١–تغير النظام السياسي : اذ كان العراق يعتمد نظام حكم جمهوري رئاسي ، يختزل في اطار نظام حكم الفرد ، المدعوم بغطاء حزبي وقبلي ، اما بعد العام ٢٠٠٣ فان القوى السياسي اتجهت الى تبني نظام حكم سياسي يعتمد الحكم الجمهوري البرلماني القائم على التعددية الحزبية ، ومثل هكذا تحول غير ممكن الا باعتماد نظام ديمقراطي يقبل التداول على السلطة والحرية ، والتنافس ، والمساواة بين المواطنين ، وهو ما اقر في الدستور الاتحادي ، بوصف العراق دولة ديمقراطية ، تعتمد التداول السلمي للسلطة .

٢–تغير نظام الدولة العراقية : اذ كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ نظاما مركزيا بسيطا ، الا انه بموجب الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ النافذ ، اصبح للعراق اربع مستويات من السلطات :

١) السلطات الاتحادية : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، واختصاصها الدستوري الحصري محدد بتسع مواد بموجب المادة ١١٠ من الدستور الاتحادي

٢) السلطات الاقليمية : ولها سلطاتها : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولم يتم الاعتراف سوى بسلطة حكم اقليم كردستان العراق ، ومنح كل الاختصاصات الممنوحة بالمواد الدستورية الاتحادية : ١١٠ و ١١٤ بموجب المادة ١١٥ ، و ١٢١

٣) سلطات مجالس المحافظات : سلطة المجلس (اعتبرت سلطة تشريع محلية)، والمحافظ (اعتبر سلطة تنفيذ محلية) ، الا انها لم تمنح كل الاختصاصات المشار اليها بموجب المادة ١١٥ من الدستور ، والتي لا تقيد الا بالمادة ١١٠ من الدستور الاتحادي

٤) الادارات المحلية : ولها الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية، ضمن المحافظات ، بموجب المادة ١٢٥ من الدستور الاتحادي ، والتي ما زالت غير منفذة عمليا

٣–**انكشاف الدولة العراقية** : لم يكن التحول والتغير في النظام السياسي العراقي سلسا بعد العام ٢٠٠٣ ، انما ادت السياسات الامريكية فيه الى حدوث اخطاء ، ومنها حل مؤسسات الدولة السيادية والاعتماد على قوى ناشئة غير ضليعة بادارة الدولة من اجل ملء الفراغ ، واغلب تلك القوى كانت مرتبطة باجندات خارجية ، مما تسبب ذلك بانكشاف منظومة الدولة السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية للبيئة الخارجية ، ونظرا لان تلك الارتباطات متنوعة ، فهو ادخل قوى خارجية عديدة لداخل العراق ، ونظرا لان اغلب تلك القوى متقاطعة في ايديولوجياتها

، اذن انتهى الامر الى تمدد تقاطعاتها الى الداخل العراقي ، وعلى اثره تعرض العراق الى تاثيرات سلبية كبيرة ناجمة عما تعرض له من انكشاف .

٤-ارتفاع في مؤشرات ضعف الاستقرار السياسي : ان وصف واقع العراق بعد العام ٢٠٠٣ يفيد ان البلد ظهرت عليه مؤشرات عدة ، كلها تدعم فرضية الانكشاف ، كما تدعم واقع وجود ضعف في عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، ويمكن تتبع ذلك من مؤشرات متعددة ومنها :

١) اتساع الهجرة واللجوء (للخارج) والنزوح (للداخل) طلبا للامن ، وهو مؤشر خطير على عجز السلطات العامة عن اداء مهامها الدستورية والسياسية والاخلاقية

٢) اتساع نطاق عدم الرضا عن السلطات وادائها ، فقدرة السلطات على توفير الخدمات : الامنية والسياسية والادارية والخدمية ،.. ضعيفة جدا قياسا الى موارد البلاد

٣) اتساع نطاق ادوار القوى من غير الدولة ، والتي تصادر في احيان عديدة ادوار ووظائف الدولة ، سياسيا وامنيا واقتصاديا وثقافيا رغم ان الدستور يمنع ذلك خاصة في القطاع الامني (المادة ٩ / اولا – ب ، من الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ النافذ)، والسلطات عاجزة عن استحضار الدولة ككيان علوي وفرض ارادته على الجميع

٤) ضعف في المساواة ، والذي يقبل الملاحظة من خلال ضعف في تكافؤ الفرص بين المواطنين ، ووجود تمييز واقعي بين العراقيين استنادا الى الاصول : القومية والمذهبية والقبلية ، رغم ان الدستور يحضر ذلك (المادة ٧ اولا ، والمواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ ، من الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ النافذ) ([٢]).

وغيرها من المؤشرات القابلة للبحث والرصد ، مما ساد على ارض الواقع ، واشر وجود تناقض بين النصوص الدستورية الاتحادية والممارسات الفعلية ، وكلها تعطي دالة على ضعف الاستقرار السياسي .

٥-ضعف في ادارة الدولة :

اذ لم تستطع القوى التي مسكت مقاليد السلطات المختلفة ، بمستوياتها : الاتحادية والمحافظات ، من امتلاك القدرة على ادارة الدولة والمحافظات بمنطق وعقلية رجل الدولة ، وانما كان الخطاب والممارسات السائدة ترجح اما استمرار عقلية المعارضة في السلطة ، او امتلاك ارادة الخضوع للبيئة الخارجية ، او مسايرة الهويات الفرعية ، ولم يتم التفكير بالتعامل مع العراق كدولة ، ولا مع العراقيين كافة بمواطنة ، ولا التعامل مع المصلحة الوطنية وفقا لمقاسات سليمة ، وهو ما تسبب بسلسلة من الازمات التي شهدها البلد وكانت قابلة للملاحظة ، وخاصة للاعوام ٢٠١٢- ٢٠١٣ ، و ٢٠١٤ . وعلى الصعد الاقتصادية ، شهد العراق تدفق موارد كبيرة ، زادت على الف مليار دولار للمدة بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠١٩ ، الا ان حاصل او النتائج عن انفاقها على التنمية لم يكن قابلا للملاحظة ، والسبب في ذلك :

١. انتشار الفساد بين الطبقات السياسية، سواء كان على شكل سرقات مباشرة او عبر عمليات فساد ، مقننة (مرتبات كبيرة جدا لا تتناسب مع المهام والوظائف المسنودة) او غير مقننة (احالة المشاريع والعطاءات بطرق وكلف تفوق اي تقدير سليم او منطقي)

٢. وتبذير جزء مهم من موارد العراق على الصراعات الداخلية والخارجية ، جراء تعلق بعض القوى السياسية بمصالح خارجية او وجود رغبات بالسيطرة على مالية السلطة محليا ، وتسخير موارد الدولة في تلك الصراعات.

اما على الصعد الثقافية والمجتمعية ، فان العراق شهد اكبر عملية انقسام مجتمعية بعد العام ٢٠٠٣ ، نتيجة تركيز القوى السياسية والقوى الاقليمية على الهويات الفرعية ، مع اضعاف اي حراك علمي او ثقافي ، مما اسهم برفع الامية ، ورفع مستويات التركيز بالانتماء ودعم الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية .

ثانيا-مصالح العراق الوطنية : الواقع والطموح

ان الوصف السابق يؤشر واقع ما حدث في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، دون انكار ان هنالك مظاهر ومؤشرات ايجابية كثيرة ، تعد في الاصل حقوق للمواطن على الدولة . وما تقدم ، يدفعنا الى تناول موضوع مصلحة العراق الوطنية ، وهنا نقول ان المصلحة تفهم من خلال عدد من المؤشرات وهي [٣]:

١) الارض ، ويقصد بها ان البلد يجب ان تتفق ارضه وشكلها مع مواردها ومتطلبات امنها ، وعدم التنازل عن اي استحقاق جغرافي ، وجغرافية العراق تم التعرض سلبا لها من دول عدة ، ومنها : ايران والكويت ، في سنوات عدة ، مما جعل الجغرافية مخنوقة ، وتحول العراق الى بلد شبه مغلق بحريا

٢) والشعب ، خاصة ان كان به تنوعات اثنية ، اذ لا يجوز ان تكون هنالك سياسات حكومية تتبنى خط او جانب اثنية ما ، وتترك باقي الاثنيات تشعر بالغربة داخليا ، والذي جرى انه تم في مراحل مختلفة مصادرة الهوية الوطنية من احزاب السلطة ، سواء باسم التيار القومية قبل ٢٠٠٣ او من قبل التيارات المذهبية بعد العام ٢٠٣

٣) والتاريخ، والتاريخ يعكس عظمة قيم الشعب والدولة ، والتاريخ العراقي يعكس ان هنالك اثنيات امتلكت الارادة للهيمنة والسيادة الاقليمية على مساحة تمتد من البحر المتوسط الى اوساط ايران الحالية ، من امبراطوريات بابلية واكدية واشورية

٤) والنخب المثقفة ، والنخب المثقفة هي من ترسم الملامح والخطوط العامة لما يمكن ان يعد مصلحة وطنية من عدمه .

الواقع ان مفهوم المصلحة الوطنية العراقية يمثل حزمة مترابطة، من الصعب تعريفها بكلمات محددة ، فهي تتعلق بالغايات بعيدة المدى وشبه المستقرة، التي تتعامل مع أولويات الرقعة الجغرافية والشعب ودرجة تأمينهما أو درجة الرقي وتوفير الرفاه فيهما ولهما. ويمكن اشتقاق الخطوط العريضة لمصالح العراق والتي يمكن ان نضعها في الآتي [٤]:

١) استقرار نظام الحكم، وهو ما يتعلق بثلاثة مكونات: تداول سلمي على السلطة، مساواة سياسية، حرية مكفولة،

٢) توفير أمن مجتمعي والوصول إلى مرحلة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي،

٣) انطلاق مشروع لتطوير الموارد البشرية والمادية،

٤) بيئة دولية ميسرة لمصالح العراق.

وتتبع المؤشرات المرتبطة بتلك الخطوط ، نلاحظ ان هنالك ضعف في تحقيق تلك الشروط ، سواء على صعد استقرار نظام الحكم ، او توفير امن مجتمعي ، او تطوير الموارد ، او تحقيق بيئة خارجية ميسرة لمصالح العراق . ويمكن تتبع ذلك بشكل مختصر ، من وجهة نظرنا، وكالاتي :

١) على صعيد استقرار نظام الحكم، فالامر المؤشر او الملاحظ ان اغلب السياسات الظاهرة لا تراع استمرار الدولة ، بسبب كثرة الازمات المرتبطة بما يعتمد من سياسات ، انما هنالك مراعاة لاستمرار الحكم ، فرغم ان هنالك تداول سلمي على السلطة، الا ان : المساواة السياسية، ونظام الحريات ، شهد كل منهما بعض المشاكل ، على ارض الواقع ، كتطبيقات وليس كنصوص دستورية .

٢) اما ما يتعلق بتوفير أمن مجتمعي ، والوصول إلى مرحلة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، فالواضح ان السلطات تسببت بهدر كبير للموارد ، صحيح ان معدل دخل الفرد ارتفع اسميا (كمسالة حسابية)، الا انه من الناحية الفعلية كان الارتفاع بلا تغطية حقيقية لاحتياجات المواطن (كمتوسط للدخل)، اذ ارتفع معدل الفقر الى مستويات خطيرة ، وارتفعت البطالة ، وظهر عجز واضح في قطاع الخدمات ، ومن ثم فان الرفاهية لم تشهد ملائمة مع ما يحصل عليه العراق من موارد .

٣) انطلاق مشروع لتطوير الموارد البشرية والمادية، وهو مرتبط بضعف او اضعاف التعليم ، وعدم استيعاب مخرجات التعليم العالي ، ومن ثم فان العراق لم يطور مشروع واضح للاستفادة من قدرات ابناءه انما عمل على توظيف ما متاح باعمال ادارية من خلال التوسع بالتوظيف ، وعدم توفير موارد ملامة للبحث والتطوير ، وهو ما يجعل العراق غير قادر على اطلاق مشاريع نمو حقيقية .

٤) بيئة دولية ميسرة لمصالح العراق ، اذ يلاحظ ان اغلب البيئة الخارجية هي بيئة سلبية لمصالح العراق ، ووسعت ادوارها تجاه البلد ، على نحو اضرت به ، واسهمت برفع معدل العنف الداخلي . ولا يمكن ايقاع التاثير السلبي من البيئة الخارجية على دولة محددة ، انما كل الدول اسهمت بايقاع تاثيرها السلبي فيه بما يضمن امن ومصالح تلك الدول .

ثالثا–اتجاهات الخطاب السياسي : الرسمي والحزبي

ان تتبع مضمون توجهات الخطاب السياسي للحكومة الاتحادية وللقوى السياسية المختلفة المؤثرة فيها ، نلاحظ الاتي [٥]:

١) ضعف في حضور العراق كدولة ، فبعض القوى السياسية ، في مشاريعها السياسية والفكرية لا تضع العراق ككيان يمكن ان يجمعها بغيرها ، فالمعروف ان اغلب القوى السياسية تستخدم الهويات الفرعية كمقوم لوجودها وتاثيرها ، وتلك الهويات قسم منها محلي (الهويات القبلية)، وقسم اخر اقليمية ، سواء كانت مرتبطة بهويات طائفية او بهوية قومية ، وطالما ان الغلبة للاحزاب ذات الهويات الطائفية والقومية ، فان تلك القوى تنظر للعراق كله او بعضه بوصفه جزء مدغم بالبيئات التي تعرف نفسها كجزء من هوية تلك البيئات ، ورغم ان تلك الاحزاب تولت ادارة البلد الا انها لم تعمل على تعظيم قدرات ومكانة وادوار البلد ، بقدر ما اسهمت باضعافه من الناحية العملية ، وعدم تحقيق اضافة مهمة على صعيد الموارد او القدرات .

٢) ضعف مركز الوحدة القرارية، ولعل احد اهم اسبابه هو ان من تولى مهام مسؤولية اتحادية لم يستطع التمييز بين المنصب الحزبي وبين المنصب الحكومي ، فبقي يعيش عقلية المعارضة وهو داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر ، بقي من يمتلك منصبا في السلطات الاتحادية لا ينظر للمنصب بانه يحمله تكليف ادارة السلطة ، وهو ما جعل القرار السياسي غير منحصر بشخص ما ، ومثاله الانكشاف في الوحدة القرارية مقابل تاثير رجال الدين ، صحيح ان الدستور الاتحادي يوسع من نقل الصلاحيات ، ويقيد السلطات الاتحادية بالمادة ١١٠ من الدستور الاتحادي النافذ ، والمواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ (المختصة بوجود سلطات قضائية اتحادية) ، الا انه يضع تعريف صريح لكل منصب والصلاحيات المرتبطة به ، وهو ما يفيد ان الخلل في مركز الوحدة القرارية انما هو خلل في التطبيقات وليس في النصوص.

٣) التنافس السلبي بين السلطات التشريعية والتنفيذية ، وعدم ادراك طبيعة المهام المنوطة بكل منهما ، واحيانا تتعدى بعض الجهات التشريعية الاتحادية على الاختصاصات التنفيذية ، في شؤون تنفيذية داخلية او خارجية ، والامر لا يقتصر على اطراف في السلطات التشريعية الاتحادية ، انما حتى في سلطات اقليمية او سلطات في مجالس المحافظات ، وهذا الامر يعكس وجود رغبات للحصول على رضا الجمهور في موضع غير سليم ، يظهر تنافس سلبي اكثر منه يظهر تنافس ايجابي بين السلطات

٤) الضغط السلبي من القوى السياسية على السياسات الحكومية الاتحادية، ويرجع ذلك الى غياب الخط الفاصل بين المناصب الحكومية والاحزاب ، نتيجة قصور في فهم الدولة ، وقصور في التعامل مع منظومة المسؤوليات الحكومية

٥) محاولة اغلب القوى بوضع هوياتها اعلى من هوية الدولة ، اي مصادرة هوية الدولة ، وانكار وجود الهويات الاخرى ، وهذا الامر ينبع من الرغبة بتنميط الدولة بهوية فرعية ، ومصادرة هوية الدولة ، واستبدالها بهوية فرعية ، يعتقد مريدوها نتيجة التنمر والعنصرية ، ان تلك الهوية الفرعية هي هوية الدولة

٦) ضغط بعض القوى السياسية من اجل ربط العراق بالبيئات الاقليمية التي ترتبط معها بعلاقات تاريخية ، وهذا الامر جاء بفعل الروابط التاريخية لبعض الاحزاب والشخصيات ، التي ربطت نفسها بمشاريع اقليمية وليس وطنية ، وعملت من خلال وجودها في مواقع المسؤولية ليس على بناء دولة وطنية متقدمة انما عملت على الربط التبعي للعراق بالبيئات الاقليمية

٧) ضغط البيئات الخارجية على القرار والسياسة العراقية ، وهو ناتج عن مسالتين : وجود مشاريع خارجية نفذت في العراق ، وانكشاف العراق لاكثر من سبب واهمه ان من يتولى مسؤولية حكومية في احيان يؤمن بان ارتباطه بالبيئة الخارجية اكثر قبولا وجدوى من الارتباط بعوامل وطنية ، وكمحصلة يتسبب ذلك بالتاثير في الالقرار والسياسة العراقية .واذا ما اردنا تتبع اتجاهات الخطاب السياسي ، فانه بقي واقع ضمن تصنيف : حضوره كمتغير سلبي ضد مصالح العراق الوطنية ، وهو ما يمكن بيانه في ادناه .

رابعا: التوافق والتعارض بين الخطاب السياسي والمصلحة الوطنية العراقية

ان تتبعنا العلاقة بين اسس المصلحة الوطنية : الجغرافيا والشعب والتاريخ والنخب المثقفة ، وما يرافقها من : احتياجات استقرار نظم الحكم ، وتوفير الامن المجتمعي، وبناء القدرات ، وتهيئة بيئة خارجية غير عدائية ، مقابل اسس الخطاب السياسي : دعم الوحدة الوطنية ، والتعبير عن توجهات جامعة لكل ابناء البلد ، ووجود مركز قراري ، ودعم وجود الدولة واستقلالها ومصالحها ، يلاحظ ان ما وقع فيه العراق هو وجود تقاطعات، في احيان ، بين الخطاب السياسي وبين مصالح الدولة العراقية . وتتبع اوجه ذلك التعارض ، واوجه التلاقي بين متغيري البحث ، سنلاحظ الاتي : اما على صعد اوجه الاتفاق ، فان هنالك حرص من القيادات السياسية لكسر الفجوة بين المصلحة الوطنية ومضمون الخطاب السياسي ، وكسر الفجوة بين الخطاب السياسي والممارسة السياسية ، وذلك بسبب تفاقم الازمات السياسية او الازمات المرتبطة باسباب سياسية ، وادراك مخاطر استمرار دفع العراق للتعلق بازمات اقليمية ذات مسببات لا تتصل باحتياجات ومصالح واهداف العراق ، في حين انه لم تحقق عائدات المرحلة التالية لعام ٢٠٠٣ : الموارد المالية والبشرية والديمقراطية والدعم الدولي ، .. نجاحات تنموية او نجاحات على صعد بناء الانسان العراقي او تعزيز رفاهيته او تحقق استقرار سياسي او امني يمكن ان يكون قابل للملاحظة ، وهو ما تم ملاحظته من خلال المراجعات الكثيرة للعملية السياسية بعد العام ٢٠١٤ ، والتي كان الخطاب السياسي يدعو الى الاصلاح والتوجه نحو حالة الدولة ، والابتعاد عن كون الدولة مجزءة بين تنظيمات ولائية ذات هويات فرعية

الا ان تقديرنا لوجود جوانب اتفاق بين المصلحة الوطنية ومضمون الخطاب السياسي ، لا ينف ان هنالك تعارض بين الاثنين ، وتحديدا تعارض مضمون الخطاب السياسي مع مضمون واحتياجات المصلحة الوطنية للدولة العراقية ، وهو ما يمكن ملاحظته عبر الاتي :

١) على صعيد احتياجات استقرار نظم الحكم ، فان الخطاب السياسي لم ينجح في اغلب مضامينه من الاقتراب من : دعم الوحدة الوطنية ، والتعبير عن توجهات جامعة لكل ابناء البلد ، ووجود مركز قراري ، ودعم وجود الدولة واستقلالها ومصالحها ، ومن ثم فان نتائجه كانت قابلة للملاحظة مع احتياجات العراق في مجال : المساواة السياسية، والحرية المكفولة دستوريا ، وكانت نتائجه اقل حدة مع موضوع : تداول سلمي على السلطة باستثناء ما جرى في المدة بين نيسان – تموز ٢٠١٤ ، قبل ان يتغلب الاتجاه الداعي الى التداول ليؤكد ان العراق يعتمد نهجا ديمقراطيا ، مع وجود التوافقية .

٢) على صعيد توفير الامن المجتمعي، فان هذا المجال شهد عدم اتفاق مضمون الخطاب السياسي مع احتياجات العراق في : الوصول إلى مرحلة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

٣) على صعيد بناء القدرات ، فهو الاخر اكد ان الخطاب السياسي لا يتفق مع احتياجات العراق في مجال : اطلاق مشروع لتطوير الموارد البشرية والمادية

٤) على صعيد تهيئة بيئة خارجية غير عدائية، فان الخطاب السياسي انقسم الى مرحلتين ، في الاولى السابقة على حزيران ٢٠١٤ وسع العراق من عدائية البيئة الخارجية له ، ولم يكسب اصدقاء له باستثناء ايران والولايات المتحدة ، اما اغلب دول العالم فانه وقفت بين حالة اعدم لعداء او عدم الصداقة.

رسم توضيحي (١) : مقومات المصلحة الوطنية ومقومات الخطاب السياسي

اسس المصلحة الوطنية	مقومات المصلحة الوطنية	معايير الاتفاق والاختلاف بين الخطاب السياسي والمصلحة الوطنية	مقومات الخطاب السياسي	اسس الخطاب السياسي الوطني
	الجغرافيا	احتياجات استقرار نظم الحكم	دعم الوحدة الوطنية	
	الشعب	توفير الامن المجتمعي	التعبير عن توجهات جامعة لكل ابناء البلد	
	التاريخ	بناء القدرات	وجود مركز قراري	
	النخب المثقفة	تهيئة بيئة خارجية غير عدائية	دعم وجود الدولة واستقلالها ومصالحها	

اعداد : الباحثة

الخاتمة:

انتهى البحث الى ان الخطاب السياسي في العراق شهد وجود تناقضات على عدد من المستيوات : التنفيذية والتشريعية ، وعلى صعيد الخطاب السياسي للاحزاب الموجودة ، والسبب هو حالة التباين والتقاطع في التوجهات السياسية ، وان البرلمان يتالف وفقا لطرق الانتخاب الموجودة من عدد تنوع ، وضغاب الاغلبية ، وهو ما انعكس على وجود حكومات اتحادية ائتلافية .

ان متغيرا البحث هما :

١) المصلحة الوطنية

٢) الخطاب السياسي

وفي كل منهما وجدت حالات سياسية لا تستجيب للاطر النظرية الواجب توافرها في كل منهما . واذا كانت المصلحة الوطنية انما هي تعبير عن تاريخ وواقع واحتياجات البلد ليكون مستقرا ومزدهارا وفاعلا وذا هوية مميزة ، فان الخطاب السياسي انما هو تعبير عن نوع الخطاب الذي يعبر عنه ، وكل منهما تعرض للضرر خاصة قبل حزيران ٢٠١٤ ، اما بعده فان كل انواع السلطات التي اقرها الدستور الاتحادي انما تعرضت للحاجة الى الاصلاح ، ووجدت تلك السلطات نفسها امام مأزق كبير في الهدر الذي تحقق في الموارد وضياع فرص كبيرة كانت قائمة بعد العام ٢٠٠٣ ، مما سيحتاج البلد معها الى سنوات قبل ان يكون قادرا على استعادة حضوره وفاعليته وبضمنه اطلاق التنمية . عموما ، لم تقتصر نتائج التعارض على ظهور تناقضات في اسس ومقومات الخطاب السياسي ، سواء على صعد : الضعف في التعامل مع موضوع دعم الوحدة الوطنية ، او التعبير عن توجهات جامعة لكل ابناء البلد ، او النجاح في صياغة وجود مركز قراري، او في دعم وجود الدولة واستقلالها ومصالحها ، انما اخذ العراق يتخبط في التعامل مع قضايا الامن والعنف الاقليميين ، في اغلب المراحلة السابقة على عام ٢٠١٤ . لقد عملت القيادات السياسية الى اعادة التوازن في الخطاب السياسي العراقي الاتحادي الرسمي ، ليكون قادرا على التكيف مع احتياجات مصالح العراق ، الا انه بقي يعاني من : وجود تاثيرات اقليمية عبر وسائل محلية تحاول ارباك المشهد السياسي الداخلي وجره ليكون في اطر وتوجهات تتفاعل مع احتياجات القوى الاقليمية اكثر من تفاعله مع احتياجات العراق كدولة . وبقي وحدة المركز القراري واحدة من اكثر المشاكل المطروحة في الخطاب السياسي ، فكثيرا ما تدفع التصريحات غير المسؤولة من اعضاء في السلطات التشريعية الاتحادية او في مجالس المحافظات او في الاحزاب السياسية ، او في تنظيمات مسلحة موجودة وناشطة ، كثيرا ما تدفع الى حصول حالة ارباك في المشهد السياسي العراقي والتعارض مع احتياجات ومقومات مصالح البلد .اما على صعد التعبير عن توجهات جامعة لكل ابناء البلد ، فهو ايضا مؤشر على وجود تناقضات حادة في ذلك الخطاب ، نظرا لان بعض القوى السياسية هي قوى ولائية ترتبط بعلاقات خارجية كداعم لها ، وهي تعلي من شأن العوامل القيمية : وجود خير او شر ، حق او باطل ، الانا او الاخر ،.. ومن ثم فان منظورها للعراقيين لا يتسق مع اعتبارات المواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص ، ورغم ان الحكومة الاتحادية تعمل على ان تكون قريبة من كل العراقيين الا ان تاثير النشاط الحزبي بقي مؤثر في احيان على الخطاب والممارسات السياسية . ومن ثم انعكس على موضوع به خطورة الا وهو التعارض في احيان مع احتياجات البلد في السلم الاهلي وفرض النظام العام ، اي فرض الدولة لوجوودها بوصفها المحتكر الوحيد لاستخدام العنف بما يعظم من خيارات المواطنين وليس تقييدهم . وفي ختام هذا البحث ، تم التوصل الى صحة مضمون الفرضية التي انطلق منها : ان هنالك فجوة ما زالت مستمرة بين الخطاب السياسي والمصلحة الوطنية للدولة العراقية ، وتزداد المشكلة كلما اتجهنا الى الخطاب السياسي الحزبي ، بسبب التنوع الكبير في التوجهات السياسية ، وتعرض قسم مهم من تلك التوجهات لضغوط البيئة الخارجية ، على نحو يضعف من قدرة الحكومة الاتحادية ويعرض سياساتها لضغط عدم الاتساق ، من خلال التناقض في التصريحات ، والتشتت في احيان في الهدف الذي يجب ان يقف خلفه الخطاب السياسي .وندعو في ختام هذا البحث الى الاتي:

١. ضرورة اتساق الخطاب السياسي مع دعم الوحدة الوطنية، ومنع التعارض بين الاثنين، فالوحدة الوطنية هي غاية عليا يجب ان تكون محل اجماع بين العراقيين وتجريم اي تماس يتسبب بضرر لها .

٢. من الواجب تجريم كل انتماء غير وطني او محلي ، اي تجريم الولاءات الخارجية التي تضر بمصالح ووحدة البلاد والسلم الاهلي بين المجموعات المجتمعية المختلفة .

٣. ضرورة تعبير الخطاب السياسي عن توجهات جامعة لكل ابناء البلد، ومنع انسياقه وراء دعوات التجزئة ، وتجريم التعدي على التنوع المجتمعي .

٤. ضرورة ان يعبر الخطاب السياسي عن وجود مركز قراري، وتقسيم المهام : فواجبات السلطة التشريعية الاتحادية هي التشريع والرقابة واقرار المناصب الاتحادية وتشريع الموازنة في اطار التخصصات والصلاحيات التسع المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من الدستور الاتحادي النافذ، وما يتعلق بسلطات مجالس المحافظات والاقاليم فان لها كل الصلاحيات غير المذكورة على وجه الحصر بالمادة ١١٠ من الدستور، كما يشير الى ذلك نص المادة ١١٥ من الدستور الاتحادي. في حين ان واجبات الحكومة الاتحادية محددة بموجب نص المادة ١١٠ من الدستور ، وهي مسؤولة عن الحفاظ على وحدة البلد وسيادته ، ومن ثم فان العمل التشريعي يجب ان لا يمتد الى العمل التنفيذي، والعمل الاتحادي يجب ان يبتعد عما ترك دستوريا الى الاقاليم والمحافظات والادارات المحلية .

٥. من الضروري اتساق الخطاب السياسي مع انشطة دعم وجود الدولة واستقلالها ومصالحها ، اي مع الاهداف العليا للبلاد .

٦. من الضروري تكريس انشطة البحث العلمي لتناول موضوعات : احتياجات استقرار نظم الحكم ، وتوفير الامن المجتمعي، وبناء القدرات، وتهيئة بيئة خارجية غير عدائية، بما يسعف في بناء المصلحة الوطنية للدولة العراقية .

قائمة المصادر:

اولا–البحوث باللغة العربية

١) جاسم محمد الزيني، الأبعاد الفكرية للخطاب السياسي العراقي ما بعد انتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤١، جامعة

٢) حسام باقر الغرباوي، الليبرالية في الخطاب السياسي العراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠

٣) عبد العظيم جبر حافظ، الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ –رؤيا نقدية، واسط للعلوم الانسانية، العدد ٢٩ ، جامعة واسط، ٢٠١١٥

٤) ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٣، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥

٥) نزار عبد الكريم حسن، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد ٢٣, جامعة تكريت ، ٢٠٢١

ثانيا–ندوات

١–خضر عباس عطوان، تفاقية الوجود المؤقت للقوات الأمريكية ومصلحة العراق الوطنية. ورقة قدمت الى ندوة: الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، ومستقبل العراق. كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢١ / ١٢/ ٢٠٠٨

ثالثا–بحوث الانترنت

١. علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، على الرابط: https://eduj.uowasit.edu.iq/index.php/eduj/article/view/1927

٢. وسام حسين العيثاوي ، التحديث واسلاتقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨

الهوامش

[١] –للتوسع ينظر :ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٣، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٤٧ وما بعدها.

وايضا : وسام حسين العيثاوي ، التحديث واسلاتقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨، ص٩١ وما بعدها.

[٢] –للتوسع ينظر :نزار عبد الكريم حسن، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد ٢٣, جامعة تكريت ، ٢٠٢١، ص٣٩٠–٣٩٦.

وايضا : علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، على الرابط: https://eduj.uowasit.edu.iq/index.php/eduj/article/view/1927

٣–انظر، خضر عباس عطوان، تفاقية الوجود المؤقت للقوات الأمريكية ومصلحة العراق الوطنية. ورقة قدمت الى ندوة: الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، ومستقبل العراق. كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢١ / ١٢/ ٢٠٠٨، ص٢.

٤–المصدر نفسه، ص٣.

٥–قارن مع :حسام باقر الغرباوي، الليبرالية في الخطاب السياسي العراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٩٢–١٩٤.وايضا : جاسم محمد الزيني، الأبعاد الفكرية للخطاب السياسي العراقي ما بعد انتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤١، جامعة بغداد،٢٠١٠ ، ص٣٢ وما بعدها .

وايضا : عبد العظيم جبر حافظ، الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ –رؤيا نقدية، واسط للعلوم الانسانية، العدد ٢٩ ، جامعة واسط، ٢٠١١٥ ، ص٢٢٠ وما بعدها.